المرأة حاضرة في العملية الانتخابية ناخبة ومترشحة ومراقبة

الانتخابات الرئاسية والمحلية تجسيد للمسار والنهج الديمقراطي

الأجواء الديمقراطية التي يعيشها شعبنا اليوم تمثل عظمة الانسان اليمني وحضارته ، وأجواء الانتخابات الرئاسية والمحلية تجسد المسار والنهج الديمقراطي الذي اختاره الشعب اليمني واقترن بوحدته ونحن على أعتاب العرس الديمقراطي المقرر في الـ ٢٠ من سبتمبر الجاري نضيف رصيداً ومنجزاً عملاقاً للوطن ، وما أجمل أن تكون المرأة حاضرة ضمن هذا الزخم الانتخابي كمشاركة ومنافسة وناخبة ومراقبة .

فماذا قالت ؟

وللمرأة دور فاعل

■ الأخت / بلقيس الرياحي - عضو المكتب التنفيذي لاتحاد نساء اليمن - المسؤولة المالية قالت :
ان مظاهر الاحتفاء بالعرس الديمقراطي تعبر عن نفسها في ربوع اليمن . فالمرأة بمشاركتها الفاعلة شكلت نسبة جيدة في الترشح سواء على مستوى المجلس المحلي بالمحافظات أو المديريات ، وأعتبر هذا اليوم اختباراً حقيقياً في حياتنا وممارسة فعالية للحياة الديمقراطية ، فمنذ الوهلة الاولى واتحاد نساء اليمن يعمل من اجل إنجاح العملية الانتخابية من خلال الاعداد لمرحلة القيد والتسجيل والدورات التدريبية وكذا حملة التوعية المنتظمة للمستهدفين المشاركين بالعملية الانتخابية وقد شارك الاتحاد مع عدد من منظمات المجتمع المدني الفاعلة بهدف رفع الوعي المجتمعي بأهمية الاستحقاق الانتخابي بحسب برنامج اللجنة العليا للانتخابات ، كما نظم الاتحاد دورات تدريبية للنساء الراغبات في الترشح لانتخابات المجالس المحلية من مختلف محافظات الجمهورية ، وحرصاً من اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وبالتعاون مع مشروع الدعم الانتخابي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توعية الناخبات لإكسابهن المعلومات والمعارف الانتخابية المتعلقة بانتخابات المجالس المحلية شارك الاتحاد في تنفيذ التمكين السياسي للمرأة المرشحة في ست محافظات ، وشكلت لجنة مالية لدعم المرشحات .

إن مشاركة المرأة في الانتخابات تشكل حجر الزاوية للارتقاء بالاهداف المنصوص عليها في القانون إلى الواقع الملموس ، باعتبارها استحقاقاً اجتماعياً دستورياً ، فالمرأة اليمنية اضحت على درجة من المعرفة والخبرة التي اكتسبتها من المعتركات الانتخابية السابقة ، وقادرة على التمييز بين الغث والسمين ، ولديها تصوراتها للكيفية الانتخابية التي تجتذب اهتمامها بالمشاركة . ويحدونا الأمل في نجاح النموذج اليمني للروح الديمقراطية .

تجربة حقيقية

■ من جانبها أشارت الأخت / سوسن الشدادي - مساعدة دائرة المشاريع إلى أن للمرأة اليمنية دوراً فاعلاً في مختلف المجالات الحياتية ، وقد منحها الدستور الحق في ممارسة حقوقها السياسية والاجتماعية ويبرز دورها حالياً كناخبة ومرشحة وإن هناك تنافساً ملموساً بين النساء اثناء عملية الترشح وتقدم الكثيرات كمرشحات في المجالس المحلية في المديريات والمحافظات خاصة بعد الدورات التدريبية وحملات التوعية التي أقامتها منظمات المجتمع المدني، ولكن لظروف متعلقة بطبيعة المديريات والاعراف بدأت المرأة تنسحب كمرشحة رغم الدعم الموفر لها ، وهذا لايعني أنها لن تشارك كناخبة ومرشحة في بعض المديريات ونطمح ان يكون هناك دور كبير لدعم المرشحات في حملاتهن الانتخابية ، وان كن يشكلن نسبة ضئيلة وتعتبر تجربة لخوض المرأة الحراك الديمقراطي إلى جانب أخيها الرجل .

التمكين السياسي

■ وتقول الأخت / إيمان المطري - منسقة لمشروع التوعية الانتخابية : أن حملة مناصرة المرشحات في المجالس المحلية تهدف أولاً إلى زيادة المرشحات كمستقلات كن أو حزبيات ، ولدينا حملة التمكين السياسي للمرأة في ست محافظات ، ونشاط المرأة لن يتوقف حتى يتسنى لها المشاركة وممارسة حقها الذي كفله لها الدستور بكل حرية . فالانتخابات الرئاسية والمحلية التي نستعد لاجرائها في الـ ٢٠ من سبتمبر الجاري ستشكل اضافة نوعية في مجرى المسار الديمقراطي اليمني ، والمشهد يسترعي لفت الأنتباه إلى مقتضيات المنافسة الانتخابية النزيهة لإعلاء شأن الوطن ورفعته وتمكين الشعب ليحكم نفسه بنفسه وانتخاب سلطاته في أجواء آمنة ومستقرة .

موقف وطني

■ وأضافت الأخت / سحر القادري - منسقة للاتحاد مع اللجنة العليا للرقابة النسائية : ان المراقبات يجب ان يكن محايدات ، ويقفن موقفاً وطنياً غير منحاز إلى جهة ويراقبن بأمانة واخلاص عملية الانتخابات ، وقدمت "٤١" منظمة مجتمع مدني كشوفات باسماء مراقبين للانتخابات ، ومنحت كل منظمة بطاقات مراقبة دولية وعادية ، وحظي الاتحاد بأكبر حصة من المراقبات بمختلف الدوائر والمراكز الانتخابية بحكم انتشاره في جميع المحافظات ، وقد وجدنا تفهماً كبيراً من قبل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ممثلة بدائرة شؤون المرأة التي تهيئ المناخات والفرص المناسبة للمرأة "ناخبة ومرشحة" بكل صيغ ومفردات المساندة على طريق تحقيق العدالة والمساواة في المشاركة في القرار في كل مناحي الحياة ، استكمالاً للمشهد الديمقراطي والسياسي ووصولاً إلى بلورته في كل المؤسسات التشريعية والتنفيذية ، ويهمنا جميعاً إعادة تأصيل ثقافتنا استلهاماً لتاريخ اليمن السعيد ، يمن العراقة والحضارة في الشورى والديمقراطية وإسهام المرأة في مسيرة البناء والتنمية والتقدم.

بلقيس الرياحي: شكلت المرأة نسبة جيدة في الترشح للمحليات بالمحافظات والمديريات

سوسن: حملات التوعية أسهمت في تشجيع المرأة للترشح

إيمان: النساء يشاركن بوعي ومعرفة لإعلاء شأن الوطن ورفعته

مهام واختصاصات المجالس المحلية

نظراً لحداثة تجربة السلطة المحلية في بلادنا فلايزال الكثير يتساءل خصوصاً العامة عن مهام واختصاصات المجالس المحلية وما الذي يمكن أن تقدمه للمجتمع وللمواطن وللتنمية بشكل عام ؟
الإجابة في سياق هذه القراءة لقانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية .

إعداد/ ذكرى النقيب

يتولى المجلس المحلي على مستوى المحافظة والمديرية كل في نطاق وحدته الإدارية - مباشرة المهام والاختصاصات الآتية :

■ مراقبة تطبيق السياسات العامة والقوانين والأنظمة النافذة في كافة المجالات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة أوجه الاختلالات والمخالفات ان وجدت .

■ التوجيه والاشراف والرقابة على أعمال هذه الأجهزة التنفيذية للوحدة الإدارية وتقييم مستوى تنفيذها للخطط والبرامج ومساءلة رؤسائها ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم عند الإخلال بواجباتهم وفقاً لأحكام القانون والقوانين الاخرى النافذة .

■ اقتراح ودراسة وإقرار مشروعات خطة التنمية للوحدة الادارية وموازنتها السنوية والموافقة على مشروع حسابها الختامي ورفعها لاستكمال إجراءات إقرارها والمصادقة عليها طبقاً لأحكام القانون .■ دراسة الإحصاءات والمعلومات وإجراء المسوحات الميدانية للتعرف على أولويات التنمية في الوحدة الإدارية بغرض تقييم المشاريع فيها .

■ تشجيع قيام المشاريع الاستثمارية واتخاذ التدابير الكفيلة بمعالجة الصعوبات المعيقة للاستثمار .■ تحديد وإقرار أجور الانتفاع بخدمات المرافق التي تديرها الأجهزة التنفيذية للوحدة الادارية مالم تكن محددة بالقوانين أو القرارات الصادرة من مجلس الوزراء .

■ دراسة ومناقشة الحالة المالية ومستوى تحصيل الايرادات المحلية والمشتركة من مصادرها المختلفة والعمل على تنميتها والتعرف على أسباب القصور وإصدار التوجيهات الكفيلة بمعالجتها .

■ دراسة ومناقشة مستوى تحصيل الايرادات المركزية في الوحدة الإدارية وإصدار التوصيات اللازمة بشأنها .

■ مناقشة الحالة الأمنية في الوحدة الادارية وإصدار التوجيهات والتوصيات بما يساعد على تعزيز الأمن والاستقرار للمواطنين وحماية الحقوق والحريات العامة والمحافظة على الأموال والممتلكات العامة والخاصة .

■ دراسة وإقرار مشاريع المخططات العمرانية ورفعها لاستكمال إجراءات إقرارها والمصادقة عليها طبقاً للقانون وقانون التخطيط الحضري .

■ دراسة ومناقشة الشؤون العامة التي تهم المواطنين وإصدار القرارات والتوجيهات اللازمة بشأنها .

■ دراسة ومناقشة الحالة التموينية واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة بشأنها .

■ تشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية النوعية بمختلف أشكالها وكذا الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والمهني والإبداعي وتقديم التسهيلات لها .

■ الإشراف على الأنشطة التعاونية وكذا الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي وتنسيق خططها وبرامجها بما يكفل تكاملها مع خطة التنمية للوحدة الادارية .

■ تنشيط السياحة وتشجيع الاستثمار السياحي واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الآثار والمناطق الاثرية ومنع الاعتداء عليها .

■ الحفاظ على المشاريع الخدمية والمرفقية بما يكفل سلامتها واستمرار تشغيلها .

■ دراسة وتقييم نظام السلطة المحلية على مستوى الوحدة الإدارية وتقديم التوصيات والمقترحات الكفيلة بتطويره .

■ الإشراف على تنفيذ السياسات والتشريعات البيئية واتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بالمحافظة على البيئة والمحميات الطبيعية وحمايتها من التلوث أو الاعتداء عليها .

■ مراقبة تنفيذ قواعد وأساليب تبسيط وتحسين تعامل الأجهزة والتنفيذية مع المواطنين في كافة المجالات.

■ العمل على تنمية الموارد المائية وحمايتها من الاستنزاف والتلوث طبقاً لاحكام القوانين والانظمة النافذة والتعليمات الصادرة عن اجهزة السلطة المركزية بهذا الشأن.

السلطات الرقابية والإشرافية

كما يتولى المجلس المحلي للمحافظة ممارسة السلطات الرقابية والاشرافية على مستوى المحافظة وهي :

■ الإشراف والرقابة على أعمال وأنشطة المجالس المحلية للمديريات مناقشة المصاعب والمعضلات التي تواجهها المجالس المحلية للمديريات أو تعيقها عن ممارسة مهامها على الوجه الأكمل والعمل على وضع الحلول الملائمة لها .

■ دعوة المجالس المحلية للمديريات أو أي منها لعقد اجتماعات استثنائية عند الاقتضاء وإعداد جداول أعمال هذه الاجتماعات .

■ إلغاء أو تعديل قرارات المجالس المحلية للمديريات المخالفة لأحكام القانون .

■ مراقبة تنفيذ سياسة التوظيف والقوى العاملة .

■ مراقبة حسن استغلال الثروة السمكية والأحياء البحرية ووضع التدابير الكفيلة بحماية هذه الثروة بما يتفق واحكام القوانين والأنظمة النافذة.

■ تلقي ودراسة المقترحات المرفوعة من المجالس المحلية للمديريات بشأن القواعد والأسس المنظمة لمساهمات المواطنين في تمويل وانشاء وصيانة مشاريع الخدمات الاساسية الممولة من قبلهم وإقرارها في صيغة قواعد وأسس موحدة على مستوى المحافظة ومراقبة تنفيذها .

■ دراسة وإقرار قواعد وأساليب تبسيط وتحسين تعامل الأجهزة التنفيذية مع المواطنين في كافة المجالات والإشراف والرقابة على تنفيذها .

■ الإشراف والرقابة على تنفيذ السياسات المائية وحماية الأحواض المائية من الاستنزاف والتلوث طبقاً لاحكام القوانين والأنظمة النافذة والتعليمات الصادرة من أجهزة السلطة المركزية بهذا الشأن .

■ مناقشة وإقرار المخططات البيئية العامة على مستوى المحافظة ورفعها إلى أجهزة السلطة المركزية المختصة لاعتمادها ومراقبة تنفيذها .

■ دراسة وتقييم التقسيم الإداري على مستوى المحافظة وتقديم التوصيات والمقترحات الكفيلة بتطويره إلى أجهزة السلطة المركزية المختصة.

القرارات التي تصدرها المجالس المحلية على مستوى المحافظات والمديريات يجب أن تكون مبنية على أساس من الدراسات القانونية والمالية والفنية والإدارية التي تجريها الأجهزة التنفيذية المعنية بكل وحدة إدارية وعلى مسؤوليتها وفي جميع الأحوال فإن ما يرفع من هذه الأجهزة وتعتمده المجالس المحلية أو هيئاتها الإدارية لايعفي هذه الاجهزة من تحمل مسؤولية أية مخالفات ترتكبها .

■ على كل هيئة إدارية تحديد ماهو مطروح على مجلسها المحلي من موضوعات تتطلب إجراء دراسات بشأنها وفقاً لأحكام الفقرة الماضية وتكليف الأجهزة التنفيذية المعنية باعداد تلك الدراسات ومتابعة إنجازها وذلك قبل موعد انعقاد المجلس بوقت كاف.

■ يجوز للمجالس المحلية في الوحدات الإدارية على مستوى المحافظات والمديريات قبول الهبات والتبرعات من الشخصيات الطبيعية والاعتبارية المحلية مالم تكن هذه التبرعات مقترنة بشروط تضر بالمصلحة العامة أو تخالف النظام العام .

■ لايجوز للمجالس المحلية على مستوى المحافظات والمديريات التعامل أو الاتصال المباشر بأي من المنظمات أو الهيئات الأجنبية إلا عبر الأجهزة المركزية المختصة وبالتنسيق مع الوزارة كما لايجوز لها قبول أية تبرعات أو هبات أو مساعدات من هذه الهيئات والمنظمات إلا عبر الأجهزة المركزية المختصة .

لماذا المجالس المحلية؟

تعتبر المجالس المحلية أو نظام الادارة المحلية محوراً اساسياً لايمكن اغفاله في أي نهج ديمقراطي حديث لأهمية حق المشاركة الشعبية في صنع القرار وتبني السياسات التنفيذية بناء على الرؤية والاحتياج المحلي . ويأتي هذا النظام وفق قبول النظام السياسي الديمقراطي بلا مركزية الحكم ومنح الجزء الأكبر من صلاحياته وسلطاته التنفيذية التي يمارسها مركزياً إلى السلطة المحلية اقتناعاً بأهمية هذا النظام الاداري المتميز الذي يسهل على السلطة المركزية وأجهزتها التركيز على البرامج العامة للتخطيط والتطوير والادارة المالية والدفاع والأمن للدولة من واقع الرؤية الحديثة لمهام الدولة وأساليب ادارتها وأهمية مشاركة المجتمع المحلي في صنع قراراته كحق إنساني يعمق روح الانتماء ويعمم التضامن والإسهام الإيجابي والفاعل . ومن هذا المنطلق فإن السلطة المحلية حق لكل شرائح المجتمع المحلي ولايمكن ان تكون فاعلة إلا بمشاركة كل أفراد المجتمع رجاله ونساءه على قدم المساواة وبحسب القدرات فحسبنا أن نرى المرأة اليمنية تتبوأ موقعها الطبيعي في مجالس السلطة المحلية بحسب حجم وكثافة حضورها السكاني وأهميتها بوصفها نصف المجتمع المستهدف لبرامج وأنشطة المجالس المحلية ولكن ما رأيناه هو العكس فإلى متى سيستمر هذا الوضع ونحن نعرف أن القانون قد عرف نظام المجالس المحلية على أنه يقوم طبقاً لاحكام الدستور والقانون على مبدأ اللامركزية الادارية والمالية وعلى أساس توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وادارة الشأن المحلي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال المجالس المحلية المنتخبة وسلطات هذه المجالس في اقتراح البرامج والخطط والموازنات الاستثمارية للوحدات الإدارية وممارسة دورها في عملية تنفيذ الخطط والبرامج التنموية طبقاً لأحكام هذا القانون وكذا الرقابة الشعبية والإشراف على الأجهزة التنفيذية للسلطة المحلية ومساءلتها ومحاسبتها .

فهل المشاركة الشعبية للرجال فقط وهل هموم هذا البلد للرجال أم أن الكل يشترك ويشارك في العمل والبناء وفي حل وتجاوز كل الهموم التي هي للرجال والنساء على حد سواء وربما تكون المرأة بل هي بالفعل الأكثر معاناة .

ذكرى ...

إعلان

أخي الناخب .. أختي الناخبة

(٢٠سبتمبر) هو اليوم المحدد لانتخاب رئيس الجمهورية والمجالس المحلية